

وقرأ ابن كثير وابوعمر ولا تضار برفع الراشدة لان
فعل مضارع مجزوم من الناصب والجازم وقرأ باقي
السبعة لا تضار بفتح الراشدة علي أنه نهى
فكنت الراء الاخرى للمجرم وسكنت الراء الاولى
للاذعام فالقياس كما ان محركاً بينهما بالفتح لموافق
الالف التي قبل الراء الخاضع الالف والفتحة وعلى
كل من القرائين يحتمل ان يكون الفعل مبنياً للفاعل
ووالدة فاعل والمفعول محذوف تقديره لا تضار
والدة زوجها بسبب ولدها بان تطالبه بما لا يندر
عليه وايضاً مولود له زوجته بسبب ولده مما
وجب لها عليه ويحتمل ان يكون مبنياً للمفعول
ووالدة نائب فاعل وكذا مولود له والباء ايضا للسببية
في بولدها وبولده كما في السمن وقوله وعلى الوارث
مثل ذلك على الوارث خبر مقدم ومثل ذلك مبتدأ مخبر والحكمة
معطوفة على قوله وعلى المولود له رزقهن وما بيعهن الاقرب
لأنه تفسير لقوله بالمعروف والالف واللام في الوارث
بدل من الضمير العايد على المولود له وهو الاب تكلمت قبيل
وعلي

١٢٥ وعلى وارثه اي وارث المولود له والمشار اليه في قوله مثل ذلك
الواجب من الرزق والكسوة فان اراد اي الوالدان فصلاً
فظاماً له قبل المولودين صادراً عن تراض اتفاق منهما وتساور
بينهما لتظهر مصلحة الصبي فيهما فلاجتناب عليهما في ذلك قوله
فان اراد افضالاً اوجهة المفهوم قوله لمن اراد ان تتم الرضا
وهذا شرط وجوابه فلاجتناب عليهما وابد قبل هذا
الجواب من تقدير جملة محذوفة ليصح المعنى والمقدر
نفعلاه فلاجتناب عليهما في الفصال والضمير في اراد
يعود على الوالدة والمولود له فيجوز للوالدين فطم الولد
قبل تمام المولودين ان ظهر استغناؤه عن اللين واما
بعد المولودين فمن طلب الفظام منها اجيب الا يلحق المولود
بذلك ضرراً واصل تراض تراضاً يجوز ان تفاعل بعضهم العين
فليت الواوياً وحولت الضمة اليه على الضاد كرم تضار تراضي
فاستعملت الضمة على الباء محذوف فالقياس كما ان محذوف
الياء الالف الساكنين فصار تراض ومنها في محل جر
صفة لتراضي متعلق بمحذوف اي تراض صادر منها اي كان
ومن ابتداء الفارة وقوله وتساور حذف صفة
لدلالة ما قبلها عليهما والتقدير وتساور منهما